کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۱۲۴۰۷
کتاب المخلص فی الحکمه (تتمه نسخه دانشگاه) متعلق بمجموعه مذکره
مؤلف فخرالدین الرازی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۵۵۰۸

محكوم عليه غير متصور فسوجد الشك وان كان الثاني كان الحكم عليه بانه لا يصح
الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم يصح الحكم عليه ولو بكونه معلوما لانا نقول التشكيك في
الضروريات لا يقدح فيها ثم نقول كل واحد من التصورات والتصديقات اما ان
يكون غنيا عن الاكتساب وهو ظاهر الفساد او محتاجا اليه وهو باطل لانه يلزم
استناد كل واحد منهما الى غيره اما في موضوعات متناهية او غير متناهية وهو
محال وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل لانه اما ان يوجد فيهما ما يوجب لذاته في
الذهن شيئا فحينئذ يكون لزومه عنه غير مكتسب او لا يوجد وذلك يقتضي ان
لا يوجب شيء منها شيئا فلا يكون شيء منها مكتسبا واما ان يكون بعضها غنيا
وبعضها محتاجا وحينئذ لا يخلوا اما ان لا يمكن استنتاج عن الغني وهو باطل
لما نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم او عدم اللازم
علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم او يمكن وحينئذ اما ان يحصل
كل مطلوب من كل مدرك كيف كان وهو اولى البطلان او لكل مطلوب
اوليات مخصوصة ولا بد من وقوعها على شرائط مخصوصة وحينئذ لا بد من
بيان تلك الشرائط ليكون العالم بها متمكنا من استعلام المجهول بحيث لا يغلط
الا نادرا والعلم المتكفل به هو المنطق لا يقال هذا المنطق ان كان من
الاوليات فليستغن عن نقله والا فليفتقر الى منطق آخر ولانا كثيرا ممن لم يتعلم
هذا العلم كتب العلم بالمجهولات لانا نجيب عن الاول بان اكثر المباحث العقلية
من هذا العلم امور متى جردت علمت صحتها بالبديهة والذي منه ليس كذلك
فينتهي الى الاول لا محالة وعن الثاني انا لا نقول الذهن لا يكفي في اصابة
الحق بل قد يكفي نادرا في البعض وللبعض وقد لا يكفي ويحتاج الى الاستعانة
بالمنطق في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه
التي تلحقه لما هو هو وموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث انه يمكن
ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات ونفس المعقولات الثانية

ان الانسان يتصور حقائق الاشياء اولا ثم يحكم على بعضها ببعض حكما تقييديا
كقولنا الحيوان الناطق او خبريا يكون الماهية محكوما عليها على هذا الوجه
امر لا يلحقها الا بعد صيرورتها معلومة اولا فهي في الدرجة الثانية فاذا بحث
عن هذا الاعتبار لا مطلقا بل من حيث انه كيف يمكن ان يتادى بواسطتها
من المعلومات الى المجهولات تاديا صوابا فذاك هو المنطق فلا جرم كان موضوعه
المعقولات الثانية من الاعتبار المذكور ولما عرفت ان المقصد الاقصى من هذا
العلم معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصد
يقات لا جرم رتبنا مقصود نا من هذا العلم على جملتين الجملة الاولى في كيفية
اقتناص التصورات والكلام فيها مرتب على قسمين القسم الاول في المقد
مات وفيه مباحث فالاول في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب اللفظ المفيد
اما ان يعتبر بالقياس الى تمام مفهومه او الى ما اندرج فيه من حيث
هو كذلك او الى ما خرج عنه من حيث هو كذلك فالاول هو المطابقة والثاني
التضمن والثالث الالتزام والمطابقة على قسمين لان جزء اللفظ اما ان
يكون دليلا على جزء المعنى وهو المؤلف او لا يكون وهو المفرد وهو اما ان
يمتنع نفس تصور معناه من الشركة وهو الجزئي او لا يمنع وهو الكلي وهو اما ان يكون
دالا على تمام حقيقة الشيء او على ما يكون داخلا فيها او على ما يكون خارجا عنها
اما الدال على الماهية فاما ان يكون دالا على ماهية شخص واحد وهو المقول
في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او على ماهية اشخاص وهي اما ان يكون
مختلفة في شيء من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك بينهما ان كان مقولا
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا يكون وهو المقول في جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية معا اما بحسب الخصوصية فظاهر واما بحسب الشركة
فلان كلما للكل واحد من الذاتيات حاصل للآخر والا فقد اختص بعضها
بما ليس للآخر فيكون الاختلاف بينه وبين ذلك الآخر ليس بالعدد فقط
بل

بل وبالذاتيات وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا كان تمام ما للكل واحد
منها من الذاتيات على الخصوصية مشتركا بينه وبين غيره فلا جرم كان ذكره
جوابا عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء بحسب الشركة والخصوصية معا
واما الدال على جزء الماهية فاما ان يكون دالا على كمال الجزء الذي به يشارك
غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ذاتا
ومغاير له اعتبارا او كما له الجزء الذي به يمتاز عن غيره وهو الفصل او لا يكون
واحدا من القسمين وسيعين بانه لاحد له ان شاء الله تعالى انه لا بد وان يكون
ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل فصل على اختلاف مراتبها
ثم ان الجنس قد يشاركه غيره في الاندراج تحت جنس آخر فيكون نوعا بالنسبة
اليه ثم ان الاجناس قد يترتب متصاعدة لا الى اللانهاية لكن الى ما لا جنس فوقه
وهو جنس الاجناس والانواع تترتب متنازلة الى ما لا نوع له تحته وهو نوع
الانواع والفصل قد يشارك غيره ايضا في الاندراج تحت جنس آخر فيكون نوعا
بالنسبة اليه ويحتاج الى فصل آخر لكن الجنس الذي هو فصله المقسم غير الجنس
الذي هو نوع له واما الدال على الخارج عن الماهية فتقسيمه على وجهين فالاول ذلك
الخارج اما ان يكون لازما او لا يكون واللازم اما ان يكون لازما للحقيقة
او للوجود والاول اما ان يكون بين الثبوت بذاته كالزوجية للاربعة او لا
يكون كالحدوث للجسم والثاني كالسواد للزنجي الثاني الوصف الخارجي
اما ان يعتبر من حيث انه مختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة
او من حيث انه موجود في اكثر من نوع واحد وهو العرض العام واما المؤلف
فنقول الحاجة الى القول للافهام فالقول المفهم اما ان يفيد طلب شيء افادة
اولية او لا يفيد فان كان الاول فاما ان يفيد طلب الافهام لصفة مخصوصة
وهو الاستفهام او ما عداه فان كان على طريق الاستعلاء فهو الامر وان كان
على طريق الخضوع فهو السؤال وان كان على طريق التساوي فهو الالتماس وان
كان الثاني فاما ان يكون محتملا للصدق والكذب وهو الخبر او لا يكون وهو

التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء ولنشرع الآن في احكام هذه الاقسام الثاني في مباحث المطابقة والتضمن والالتزام وفيه خمسة
فالاول دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه ودلالة التضمن على جزء
اللفظ مسماه من حيث انه جزؤه واحترزنا بالقيد الاخير عن دلالة اللفظ
بالمطابقة على جزء المسمى بالاشتراك ودلالة الالتزام دلالته على لازم
مسماه تبعا لدلالته على مسماه واحترزنا به عن دلالة اللفظ بالمطابقة على
اللازم بالاشتراك الثاني الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان
تابعتان لكن لا مطلقا بل بشرط كون الماهية مركبة في الاول وملزومة
في الثاني والملزم يكون جزء الجزء لكل ماهية لازما وكان وجود لازم ما لكل
ماهية لازما واقله انه ليس غيره لم يلزم المطابقة التضمن ولزمها الالتزام
واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة حصول التابع من حيث انه
تابع بدون المتبوع الثالث يمكن استخراج هذه الاقسام بتقسيم آخر وهو
ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان يكون وضعية او عقلية والاولى دلالة اللفظ
على تمام مسماه لانا نعلم بالضرورة ان دلالة كل لفظ على تمام مسماه غير واجبة عقلا
والثاني دلالة اللفظ على لازم مسماه وذلك اللازم ان كان داخلا فيه فهو
التضمن والا فالالتزام الرابع شرط دلالة الالتزام حصول اللازم الذهني
لا الخارجي اما الاول فلان اللفظ الذي لا يكون موضوعا لمعنى او لم يكن بحيث
ينتقل الذهن من مسماه اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة
لها عليه اصلا معه واما الثاني فلان الجوهر والعرض متلازمان مع
ان احدهما لا يشعر بالآخر ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سبب
الخامس دلالة الالتزام مهجورة في العلوم لا لما قيل من انها عقلية والا
لانتقضت بالتضمن ولا لان اللوازم غير متناهية لا زال لتبيته منها متناهية
بل لان دلالة اللفظ على لازم مسماه ان اعتبر فيها كون اللزوم بينا فذلك مما
يختلف باختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا وان لم يعتبر فيها ذلك

فهو

لم يكن الوجوب مقتضيا لذلك المعنى وبالعكس فانضمام احدهما الى الآخر يستدعي سببا خارجيا
فيكون كل واحد منهما محتاجا في وجوده وتحصيله الى سبب خارجي فيكون الواجب ممكنا هذا
خلف وان كان الحلول فان كان ذلك للتلازم لا حقيقتهما عاد المحال وان كان جائزا ان يكون المعنى
علة للوجوب بالذات هذا خلف على ما مر او بالعكس فحينئذ اما يحصل الوجوب بالذات
حين يحصل ذلك المعنى فكل واجب لذاته هو ذلك المعنى في الحال ان لم يكونا واحدا بل
كان جزء الواجب غير واجب والشيء يفتقر الى جزئه والمفتقر الى غير الواجب اولى ان لا يكون
واجبا فالواجب ليس بواجب هذا خلف وان كانا واحدا منهما ايضا مفتقر كان في الوجوب
ومما ثابت في المعنى فكل واحد من ذينك الجزئين مركب من جزئين ثم الكلام فيهما كالكلام
في الاول فيفضي الى مركب كل واحد من الاجزاء الواجبة لذاتها غير متناهية وهو محال
وبعد تحقيقه فالخارج لا يلزم ان المركب لا بد فيه من البسيط وكل واحد من تلك البسائط
ان كان واجبا مشاركا لاخر في الوجوب ومميزا عنه في الهوية فيكون مركبا فيكون البسيط
مركبا هذا خلف وان لم يكن واجبا كان جزء الواجب غير واجب هذا خلف والقائل ان يقول
لا نعلم انه يلزم من اشتراك الاشياء في الوجوب وامتياز بعضها عن البعض بالمعنى وقوع
التركيب في كل واحد منهما ولم لا يجوز ان يكون الوجوب معنى سلبيا فيكون تلك الاشياء تمام
ماهياتها ومشتركة في وصف سلبي هو الوجوب وحاصل هذا السؤال ان الاشتراك في الوصف
السلبي لا يقتضي التكثر في الماهية ونحن نجيب عن هذا السؤال فنقول لئن سلمنا ان الوجوب امر
ثبوتي لكن لم لا يسلم ان المعنى امر ثبوتي وعدم تعريره ايضا ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان لا وجود لهما
مع جواز ان يكون احدهما علة للآخر ولا معلولا له كما مر تعريره في باب تعلق الهيولى بالصورة
ولئن سلمنا انه لا بد من ذلك فلم لا يجوز كون الوجوب معلولا والدليل الذي احتج به على امتناعه
معارض بوجه فان الوجوب اعم من الوجوب بالذات او بالغير والعدم المشترك ان كان
مستقلا بالوجوب ان يكون الوجوب بالغير مستقلا فلا يكون الوجوب بالغير وجوبا بالغير
هذا خلف وان لم يكن مستقلا استحال كون الوجوب بالذات لحصوله فيه كون الشيء
واجب الوجود لذاته تبعيته لذلك الوجود وبعث له وبعد الشيء متأخر عنه فالوجوب

متأخر عن الوجود والمتأخر لازم او عارض وفي ان واجب الوجود غير مركب كل حقيقة
مركبة سواء كانت اجزاؤها حسية او اعتبارية او عقلية محتاجة الى جزئها وجزؤها غيرها
فكل مركب محتاج الى الغير فيكون ممكنا وكل ما ليس بممكن فليس بمركب لا يقال انا لا له
انما دل على انتهاء الممكنات الى مقطع الحاجات فلم لا يجوز ان يكون ذلك الشيء
مركبا من اجزاء كل واحد منها واجب لذاته وذلك المركب وان كان لتركيبه مفتقرا
الى الاجزاء لكنه لوجوب اجزائه غني عن السبب المنفصل لانا نقول ان كان الواجب
لذاته من تلك الاجزاء ليس الا الواحد فذلك الواحد ان كان مركبا عاد الكلام فيه او لا
فالواجب واحد والباقي معلول له وهو المطلوب وان الواجب اكثر من الواحد
كان واجب الوجود لذاته مقولا على كثير هذا خلف ولئن سلمنا انه لا خلف فيه
لكن تلك الاجزاء ان لم يكن بينها ملازمة كان البعض علة للبعض والمعلول ممكن فلا
يكون الاجزاء باسرها واجبة وقد فرض كذلك هذا خلف وفيه انه ليس بجسم الوجوه
المذكورة في انه لا شيء من الجسم بواجب الوجود لذاته وان دل على عكسها وهذا ان
الذي دل على افتقار العالم الى الصانع هو بعينه دل على ان ذلك الصانع ليس بجسم وفي
انه ليس بجوهر الجوهر يقال بالاشتراك على معان اربعة فان الموجود المعني عن المحل
وواجب الوجود جوهر بهذا المعنى وفي الماهية التي هي ان وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع وهذا انما يثبت لما وجوده غير حقيقته وقد عرفت الاختلاف في ذلك
فهذه المسألة فرع عليه وفي القائل للصفة والحكماء اتفقوا على انكاره محتجين بانه لو كان
الصفات ان كانت واجبة الوجود لذواتها كان واجب الوجود اكثر من واحد
ولا صفة مفتقرة الى الموصوف ولا شيء من الواجب لذاته بمفتقر وان كانت ممكنة
كانت معلولة لذاته لان واجب الوجود واحد فحينئذ يكون الواحد قابلا وفاعلا
معا وهو محال والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الصفات واجبة لذواتها قوله
واجب الوجود ليس اكثر من الواحد قلنا ان الكلام فيه قوله الصفة محتاجة

الى

الى الموصوف قلنا انما يلزم ان لو كانت الصورة عندكم فانها صفة الهيولى مع انها غير محتاجة الى الهيولى
عندكم محتاجة اليها والا احتاجت اليها لزم الدور ولئن سلمنا انها ممكنة فلا نسلم استحالة
كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا على ما مر ولئن سلمنا صحة هذه الدلالة ولكنكم مذاهب
تبطلها ولا يورد منها الا بوجه فان عندكم الله تعالى يجمع العلم عندكم عبارة عن
صورة مساوية للمعلوم في العالم فاذن صور الماهيات حاصلة في ذات الله وهي ليست
بتمييز ذاته لان ذاته تعالى مخالف لسائر الماهيات وبعد ذلك ان يكون مساويا لبعضها
لاستحالة ان يكون مساويا لجميعها والا كان مخالفا لنفسه فاذن تلك الصور مغايرة
لذات الله تعالى وهي مرتسمة فيه فيكون ذاته تعالى محلا للصفات ثم عندكم
الاضافات اعراض موجودة في الخارج فيكون الله علة لغيره وقبله وبعده ومعه
وهذه صفات موجودة في الخارج فيكون ذاته تعالى محلا للصفات في تعريف واجب
الوجود زائد على كونه واجب الوجود والا كان فهم واجب الوجود فهما لذلك الواجب
الوجود لكن التالي باطل فان العلم بوجود الثاني ضروري والعلم بوجوده لا اول استدلالي
وذلك الزائد لا بد وان يكون صفة لاستحالة ان يكون بغير الشيء موجودا مباينا عنه
والجواب عنه ذكر الوجوب فيما العالم في الفاعل او احد ما يكون موردا للصفات
المتعاقبة احتجوا على امتناع كون واجب الوجود كذلك بان كل صفة تعرض فاما
ان يكفي ذات واجب الوجود في ثبوتها او عدمها او لا يكفي فيها ذلك فان كان الاول
لزم دوام وجودها او عدمها بدوام ذاته فيستحيل كون المعنى محالا وان كان الثاني
توقف وجود تلك الصفة وعدمها على وجود شيء خارجي او عدمه وتوقف ذات واجب
الوجود على وجود تلك الصفة او عدمها والموقوف على الموقوف موقوف فذات
واجب الوجود موقوف في حقيقته على غيره وكل ما كان كذلك فهو ممكن وللقائل ان يقول
لا نسلم انه صفة المتغيرات عن الواجب لذاته وان كان بواسطة فلم لا يجوز ان يكون
ذاته علة لحدوث صفة له بشرط حدوث تلك المتغيرات والفلاسفة قالوا

فهذا من حيث لم يشعروا به لان الاضافات عندهم موجودات خارجية فلا بد وان يثبتوا
معه الباري تعالى لكل حادث يحدث وهي اضافة حالة في ذاته ب انه لا يحل في
شي لانه لو صح عليه ان يحل فيه شي لوجب عليه ذلك وفساد التالي يدل على فساد المقدم واما
الشرطية فلانهم زعموا كونها ضرورية لانهم يريدون على قولهم الغني عن المحل يستحيل حلوله
فيه نظر واما فساد التالي فلانه لو وجب حلوله في المحل لافتقر الى ذلك المحل والمفتقر الى
الغير ممكن من الباب ـــ الثاني في صفاته مباحث الاول في كونه عالما اعني
في ذلك على انه تعالى مجرد وكل مجرد فهو عالم بنفسه وبسائر الماهيات اما الصغرى
عنوا بالمجرد موجودا قائما بنفسه ليس بجسم ولا جسماني واما الكبرى فقد احتجوا عليها
بالوجوه الثلثة التي مرت في باب العقل والمعقول ومن العلماء من انكر عليه بانه لو حصل
في المعقول ان كون الشي عالما بشي نسبة مخصوصة بين العاقل والمعقول والنسبة لا تعقل
الا بين امرين فعلم الذات الواحدة بنفسها محال ت عليه بانه ليس بغير ذاته
والا لكان العلم علما بالاخر ولان كون الشي عالما بنفسه صفة للشي والصفة مغايرة
للموصوف بل لا بد وان يكون زائدا عليه فيكون الشي قابلا وفاعلا معا والجواب عن الاول
منقوض بعلم الانسان بنفسه وعن الثاني بانه لا يستحيل في كون الشي الواحد قابلا وفاعلا
ومنهم من سلم علمه بذاته وانكر علمه بالكليات لان العلم ليس عبارة عن حصول صورة
المعلوم في العالم فلو كان الباري تعالى عالما بالكليات لحصلت في ذاته صورها وهو محال
لوجوه ثلثة اما اولا فلاستحالة كونه موصوفا بالصفات واما ثانيا فلان الكليات
غير متناهية فلو حصلت صورها في ذاته لحصلت في ذاته تعالى كثرة لا تتناهى
وهو محال لان كل عدد اما شفع او وتر وعلى التقديرين فهو متناه واما ثالثا فلان تلك الصور
ان اقتضت كمالا لذات الله تعالى كان ذاته كاملا بغيره والكامل بغيره ناقص بذاته
وان لم تقتض كمالا لم يجز اثباتها لله تعالى والجواب لا نسلم ان العلم عبارة عن حصول
صورة المعلوم في العالم ولئن سلمناه فلا نسلم استحالة اتصاف ذاته بالصفات قوله يلزم
اجماع

اجتماع صور لا نهاية لها فيه قلنا ولم قلتم ان ذلك محال ثم ينتقض بالدلائل الدالة على استحالة وقوع الكثرة
في ذاته فاما في صفاته فلا وحديث الشفع والوتر قد مر والكمال والنقصان خطابي ومنهم
من سلم علمه بالكليات وانكر علمه بالجزئيات لوجوه ثلثة ا لو علم الجزئيات لتغير
علمه بتغيرها والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان زيدا اذا كان في الدار وعلم الله
كونه فيها فبعد خروجه عنها ان بقي ذلك العلم كان جهلا وهو محال وعلى تقدير صحته
فمع ذلك كان علما والا صار جهلا وهو نفس التغير وان لم يبق فالتغير ظاهر
والجواب ان تعلق العلم بان الشي سيوجد هو بعينه علم بوجوده اذا وجد
فعلى هذا التقدير فالتغير في المعلوم لا في العلم لانا نقول هذا باطل من ثلثة اوجه
ا لو كان كذلك لكان الاعمى اذا علم ان زيدا سيدخل الدار وقت الضحوة واستمر هذا العلم
الى حضور هذا الوقت ودخول زيد الدار فيه وجب ان يعلم ذلك الدخول وان كان
بعد لم يعلم حضور ذلك الوقت لكن التالي ظاهر الفساد لانه ما لم يعلم ان ذلك الوقت
حضر لا يمكنه ان يعلم ان زيدا دخل الدار فالمقدم مثله ب الله تعالى قبل ان خلق
العالم كان عالما بانه سيخلقه ولو فرضنا انه كان يعلم انه خلقه كان ذلك جهلا فاذن
العلم بانه سيخلقه غير العلم بانه خلقه الاخر لو فرض حصول كل واحد منهما حال حصول
الاخر بدلا عنه لكان ذلك جهلا واذا كان هذان العلمان مختلفين في نفسيهما فكيف يمكن
جعل احدهما نفس الاخر ج العلم بان الشي سيوجد غير موقوف في كونه علما على حضور
ذلك الشي بل ذلك سابقه والعلم بان الشي موجود موقوف على حضوره واذا كان كل واحد منهما
موقوفا على ما ينافيه الاخر وجب تغايرهما بيان فساد التالي من وجهين ا انا بينا ان واجب
الوجود في ذاته واجب الوجود من جميع جهاته ب العلم الذي زال اما ان يكون قديما
او حادثا فان كان الاول لزم عدم القديم وان كان الثاني فذلك الحادث ان لم يكن مسبوقا
بغيره كان الله قبل ذلك جاهلا تعالى عنه وان كان مسبوقا بغيره لزم حوادث لا اول لها
وكل هذه الاقسام منكرة ب كل ادراك جزئي فهو بآلة جسمانية فلو كان الباري مدركا
للجزئيات لكان جسما وفساد التالي يدل على فساد المقدم ج العلم بان الشي حاصل الآن او غير

حاصل تابع لحصول ذلك الشي او لا لحصوله فلو كان الباري عالما بوجود هذه الاشياء لكان ذلك
العلم ان كان من لوازم ذاته او من لوازمها لزم افتقار ذاته الى غيره هذا خلف وان كان صفة
زائدة عليها كان لغيره مدخل في تكميل ذاته وهو محال والجواب عن الاول ان العلم حالة
اضافية وتغير الاضافات جائز على الله تعالى اما الاول فقد دللنا عليه فيما مضى ولان الحكما
اعترفوا بانه تعالى عالم بالكليات فعلمه بها ان كان نفس ذاته فهو محال لان علمه بالاشياء
اضافة لذاته اليها واضافة الشي مغايرة له والمغاير للشي غير غيره واما ان يكون صفة
حالة في ذاته وهو ايضا محال والا لكان ذاته قابلا وفاعلا معا فلم يبق الا انها مجرد اضافة
ثم هب انا لا نعرف اثبات ذلك لكنا في مقام السؤال فيكفينا المنع لمنعه واما الثاني فلانه
تعالى موجود مع كل حادث فتلك المعية حادثة وذات الله لا تنفك عن هذه المعيات فهي غير
منفكة عن هذا النوع من الحوادث وعن الثاني بما مر في كتاب النفس ان المدرك بجميع الجهات
ليس الا النفس التي هي عندهم مجردة وعن الثالث ان علم الله بالاشيا اضافة خارجة عن ذاته
قوله يلزم ان يكون لغيره مدخل في تكميل ذاته منقوض بسائر الاضافات لا سيما المبدائية بتكميل
ومنهم من سلم كونه تعالى عالما بالجزئيات لكنه زعم انه تعالى انما يعلمها قبل حدوثها على كليتها
مثلا كان في الازل عالما بحقيقة الجواهر والسواد والسامر وان هذه الحقائق ستدخل
في الوجود ثم انه تعالى يعلمها على جزئيتها واحتجوا بوجهين ا لو كان عالما في الازل
بان الاشيا توجد وانها لا توجد كان وجود ما علم الله انه سيوجد واجبا وعدم ما
علم الله تعالى انه لا يوجد واجبا والا لزم امكان ان يفضي الى انقلاب علم الله جهلا في الماضي والجهل
على الله محال وانقلاب الشي في الماضي محال والمفضي الى المحال محال فوجوده واجب لا
لخروج عن طرفي النقيض وذلك يقتضي ان لا يكون الانسان مختارا بين الفعل والترك
لانه لا خيرة بين الواجب والمحال لكن الخيرة واجبة فعلم الله تعالى في الازل بالجزئيات
محال ب العلم حالة اضافية ووجود الاضافات موقوف على وجود المضافين فالعلم
بالشي لا يحصل الا عند حضور المعلوم والجواب عن الاول بالتزام الجبر وعن الثاني النقض
فعلما

فعلمنا بالاشيا قبل حدوثها ومنهم من سلم كونه تعالى عالما بالجزئيات قبل دخولها
في الوجود لكنه منع من كونه عالما بجميع المعلومات قالوا لو علم جميع المعلومات
ومن جملة المعلومات كونه عالما بها وكونه عالما بكونه عالما بها فيلزم ان يتركب
هذه العلوم الى غير النهاية لكن كل مرتبة اخيرة منها محتاجة الى المرتبة التي
قبلها فيكون عللا ومعلولات غير متناهية ثم يكون له بحسب كل واحد
من تلك العلوم علوم اخر غير متناهية طولا وكذا ذلك لا مرة واحدة بل مرارا
غير متناهية وذلك غير معقول لا يقال العلم بالعلم بالشي نفس العلم بذلك الشي
لانا نقول العلم مغاير للمعلوم والنسبة الى الشي مغايرة للنسبة الى غيره فالعلم
بالمعلوم مغاير للعلم بالعلم بالمعلوم ولانا اذا استحضرنا هذه المراتب في الذهن
علمنا بالضرورة مغايرتها ب ما لا نهاية له لا يخرج عنه شي وما لا يخرج عنه شي
لا يتميز عن غيره والا كان ذلك الغير خارجا عنها فما لا نهاية له غير معلوم ج
العلم بما لا نهاية له يستدعي اما وجود علوم غير متناهية او وجود تعلقات غير
متناهية وذلك محال لان كل عدد حاصل فهو اما شفع او وتر وعلى التقديرين فهو
متناه والجواب عن الاول ان اللازم مما ذكروه علل ومعلولات لا آخر لها
ولم يثبت بالدليل امتناعه انما الممتنع علل ومعلولات لا اول لها وذلك غير
لازم هنا وعن الثاني ان العلم بالشي لا يتوقف على تميزه عن غيره لان الحكم بالتميز
على الشي مسبوق بحضور ذلك الشي فلو توقف تصوره على تميزه عن غيره لزم الدور
وعن الثالث ان حديث الشفع والوتر مر والمعتمد في كونه تعالى عالما ما مر من
اتقان الحكمة في افعاله والبديهة شاهدة بان كل من كان فعله كذلك وجب ان يكون
عالما وفيه سؤال صعب وهو انه لم لا يجوز ان يكون واجب الوجود اوجب لذاته
موجودا عالما قادرا لذاته وهذا العالم انما صدر عن تلك الواسطة لا عن الله تعالى
وجوابه ان كل ذلك اعتراف بان مدبر العالم عالم والاحتمال الذي ذكرتموه عرفت
فوجب الاعراض عن المشكوك والاقتصار على المعلوم ب في كونه مريدا قال الفلاسفة

لا يجوز ان يكون صدور الممكنات عن الباري تعالى لاجل قصد منه الى ايجادها لان واجب
الوجود يستحيل ان يكون طالبا لشيء من الكمالات وكل من كان كذلك استحال ان يكون
مريدا بيان الاول انه لو طلب كمالا لكان ذلك المطلوب اما ان يكون حاصلا فحينئذ
يكون الطلب طلبا للحاصل وهو محال او غير حاصل وهو اما ان يكون ممتنع الحصول
وهو محال لان طلب الممتنع لا يتصور الا للجاهل بذلك الامتناع او ممكن الحصول فيتوقف
حصوله على حصول الغير وهو على الله محال بيان الثاني ان كل من يقصد الى ايجاد شيء
فاما ان يكون ذلك الايجاد اولى به من ان لا يوجد فحينئذ يكون الايجاد سببا لحصول
تلك الاولوية وحدوثها وهذا خلف او لا يكون فحينئذ لا يكون مريدا او الا لزم ترجيح
احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وهو محال لا يقال انه انما يقصد الى ذلك
الفعل طلبا لحصول الكمال للغير وهو الاحسان لانا نقول تحصيل الكمال للغير
وعدم تحصيله ان كان بالنسبة اليه على السواء عاد المحال من ان ذلك ترجيح احد
طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وان لم يكونا على السواء كان تحصيل الكمال للغير سببا لحصول
الكمال له وحينئذ يعود المحال قالوا المعنى بكونه تعالى مريدا كونه عالما بما يصدر
عنه من كون ذلك الصادر خيرا غير مناف له وليس من شرط المريد كونه بحيث
يصح ان لا يريد لوجهين فانه يستحيل منه تعالى ان لا يريد ما علم انه يوجد او يريد ما علم
انه لا يوجد لان ارادة الجاهل من العالم به محال بسبب ترك الارادة والجزم عند العاقل
بوجود ما يقتضي اما الجهل او الحاجة المحالين على الله تعالى فيكون محالا فيكونان
واجبين فيجب ان يكون الحق بحيث يستحيل ان لا يريد الشيء المعين لا يقدح في كونه
مريدا الجواب عن اصل الكلام انا بينا ان القادر يمكنه ترجيح احد مقدوريه
على الاخر لا لمرجح وفي كونه قادرا الموثر في الشيء اما ان يصح من حيث هو هو
ان يؤثر باراده ولا يؤثر اخرى او يستحيل عليه ذلك من حيث هو هو والاول القادر والثاني
الموجب فنقول الباري تعالى لو كان موجبا لكان العالم قديما لكن العالم حادث على ما
سيأتي فهو تعالى غير موجب قالت الفلاسفة القادر لا يعقل قادرا الا على امر

فلا

فلا بد من حصول ذلك الامر اولا حتى يكون القادر قادرا عليه فالمقدور سابق على كون
القادر قادرا عليه فلو كان حقيقة بالقادر لزم الدور قالوا الموجب ايضا قادر
لان القادر هو الذي لو شاء ان لا يفعل لا يفعل لكن ليس من شرط صدق هذه القضية
صدق قولنا انه شاء ان لا يفعل وما فعل لان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق
الجملتين ولان القادر حال تقرر الدواعي على الفعل قادر على الفعل لا لانه شاء ان لا يفعل
ولم يفعل فان ذلك لا يصدق ويصح صدق انه شاء الفعل وفعل بل لانه يجب لو شاء
ان لا يفعل لما فعل والباري وان استحال في حقه مشيئة ان لا يفعل لكنه يصدق عليه
انه لو شاء ان لا يفعل لما فعل فلا جرم كان قادرا والجواب عن الاول النقض بعلمنا
بما سيحدث وعن الثاني انه بحث لفظي في غاية ... زعموا بانه تعالى عليم بانه
كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون واقعا على الوجه الاكمل سبب
لفيضان ذلك النظام عنه فذلك العلم هو العناية القائلون بكونه مختارا
زعموا ان خلقه الخلق على الوجه الاكمل تفضيلهم هو العناية ... في ان علمه فعلي
فعلي زعموا ان علمه بالاشياء فعلي اي علة موجودة الاشياء واعلم ان العلم بالشيء
حال وجوده وبعدمه حال عدمه يستحيل ان يكون علة لوجود الشيء وعدمه لان العلم
تابع للمعلوم فلو كان المعلوم تابعا للعلم لزم الدور بل العلم بالماهيات على الوجه الكلي
هو العلم الفعلي لانه لولا علمه السابق بالماهيات لاستحال ان يريدها وكان
يستحيل ان يوجدها ... في ان حقيقته غير معلومة المعقول منه تعالى عندنا
انه الموجود الذي ليس بحادث ولا ممكن ولا متحيز ولا حال في شيء ولا محل لشيء
وانه مبدأ الممكنات وعالم بالمعلومات قادر على كل الممكنات الى غير ذلك من الصفات
وكل ذلك يعرف تلك الحقيقة بلوازمها وقد عرفت في المنطق ان لوازم الماهية
لا تعرفها من حيث هي فاذن لا نعرف حقيقة الله تعالى ... حقيقة الله
تعالى لو كانت معلومة اما ان تكون معلومة اضطرارا وهو باطل بالضرورة او اكتسابا
وهو باطل لما بينا في المنطق ان اكتساب التصور محال وايضا فنقدر ان نعرف

فيه والثواني حاصلة فاعتبرها من نفسك الباب الثالث في افعاله
سبحانه وفيه بحث في كيفية صدور الفعل عنه قالوا انه تعالى واحد من جميع الجهات والعقول الصادر
الاول عنه عقل محض قالوا الصادر الاول اما ان يصدر عنه اكثر من الواحد او لا يصدر
فان كان الثاني كان الصادر عن ذلك الصادر واحدا ايضا والكلام فيه كالكلام في الاول
وذلك يقتضي ان لا يوجد موجودات الا في سلسلة العلية والمعلولية وهو محال
بالضرورة فتعين الاول وقد عرفت ان البسيط لا يصدر عنه الا البسيط فلما صدر
عن الصادر الاول اكثر من الواحد لم يكن الصادر الاول بسيطا بل مركبا ثم لا يخلو اما ان يكون
ذلك المركب له من ذاته او من الباري او بعضه من ذاته وبعضه من الباري تعالى فاذا
حكم ماله من ذاته الى ماله من الباري حصلت فيه الكثرة والاول باطل لانه ان كان
بسيطا استحال ان يكون مبدأ للكثرة وان كان مركبا استحال ان يكون صادرا عن الباري
وكذا الثاني ايضا فتعين الثالث ثم الذي له من ذاته الامكان والذي له من الباري تعالى
الوجود فالصادر الاول الامكان وجود فلا جرم يكون علة لمعنيين الى غير ذلك من المعلولين
وقد عرفت ان الكل فيكون مبدأ هو عقل محض والعقل اشرف من الجسم والاشرف يستتبع الاشرف
واشرف الجسمين المذكورين في العقل هو الوجود فلا جرم كان وجود العقل الاول
علة لعقل اخر وامكانه علة للفلك الاقصى وعلى هذا الترتيب يصدر عن كل عقل عقل
وفلك الى ان يصل الى العقل الفعال الذي هو مدبر عالم الكون والفساد ولما علموا انهم تارة
يجعلون امكان العقل الاول ووجوده علة لعقل وفلك وتارة يجعلونه لامكانه ولوجوده
علة لفلك وعقل وايضا فقد يجعلون كثرة العقل من بينها وجدوا امكانه ووجوده ووجوبه
بغيره فلنصحح لهم اسناد جرم الفلك ونفسه وعقله اليه وقد يجعلونها اربعة امكانه
ووجوده ووجوبه بغيره وعلمه بذلك الغير واعلم ان كل ذلك خبط وبيانه من سبعة
اوجه فان الامكان امر عدمي ولا شيء من الامور العدمية علة للامور الوجودية
ولا جرم الثالث ان الامكان في الممكنات متساو وكذا الوجود والمتساويان حكمهما
واحد فلو صح امكان لعلية الفلك الاعظم لصح كل امكان لذلك ولزم التسلسل بل الصحيح

حقيقته لكنا لا نعرف لذات المعين من حيث هو هو لان المعلوم عندنا انه ذات موصوف واحد
بالصفات المذكورة وهذا القدر يمكن ان يكون مقولا على كثيرين على سبيل البدل والشخص
الواحد من حيث هو هو لا يكون كذلك فاذن هو من حيث هو هو غير معلوم لنا ولعل الخلاف
في انه تعالى يصح ان يرى ام لا مع الاتفاق على نفي الرؤية المستلزمة على المقابلة
يرجع الى ذلك ... في لذته تعالى قالوا الادراك التام للمدرك الكامل يستتبع المحبة
بالاستقرار وكلما كان هذا السبب اقوى كان المسبب اقوى لكن الباري تعالى مدرك
باقوى الادراكات لاجله وهو علمه باكمل المدركات وهو ذاته الواجب فوجب
فيه تعالى ان يكون محبا لذاته ملتذا بهذه المحبة وفاقا في خواص صفاته قالوا اصفات الله
تعالى اما سلبية كقولنا ليس بجوهر ولا عرض ولا حال في لا محل او اضافية مبدأ وفاعل
او مركبا منهما كالاول فانه الذي لا يكون عالما مسبوقا بغيره ويكون سابقا على غيره
والمريد فانه الذي يكون عالما بما يصدر عنه ولا يكون الصادر منافيا وزعموا ان كونه
عاقلا ومعقولا سلبي لانه عبارة عن سلب المادة وهو من العجائب لانهم يجعلون
العلم عبارة عن حصول صورة في العالم مساوية للمعلوم فكيف جعلوه الان عبارة عن سلب
المادة ... في اسمائه الاسم اما يوضع للمعلوم ويستعمل مع العلم بذلك الموضوع
له واذا كنا لا نعرف حقيقته تعالى في لا نعينه لم يمكنا عندنا اسم اصلا ولذلك قالت
القدماء لا اسم له تعالى فان كل واحد من الاسماء التي يعلمها يمكن ان يكون مفهومه مقولا
على كثيرين اما على سبيل الجمع او على سبيل البدل وكلما يكون كذلك لا يكون علما ثم ذلك الذات
المعين لا بد العدد المشتركة ومن غيره ليس غيره هو نفسه والا كان هو غيره فاذن
كلما دلت هذه الاسماء عليه وليس هو هو فاذن ليس له من حيث هو هو اسم ثم نقول
اسم كل شيء اما ان يدل عليه او على ما يكون داخلا فيه او على ما يكون خارجا عنه
اما الاول فقد عرفت قولنا واما الثاني فهو في حق الله تعالى محال واما الثالث فهو
اما ان يكون صفة سلبية او اضافية او حقيقية او سلبية مع اضافة او مع
حقيقة والحكماء انكروا الصفة الحقيقية بسيطة ومركبة وقد عرفت الكلام

فيه

امكانه لذلك لكن امكانه لازم لماهيته ومتى كان كذلك لزم الماهية علة لشيء كان ذلك الشيء واجب
الدوام بدوام اللازم فالعقل الاقصى معلول امكانه اللازم لماهيته فهو في وجوده غني
عن الغير فهو واجب الوجود لذاته لا ممكن هذا خلف ثم امكان العقل الاول ان كان
عدميا استحال ان يكون علة للعقل الموجود وان كان وجوديا فاما ان يكون واجبا لذاته
فيكون المفتقر لذاته الى الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خلف واما ان يكون ممكنا فاما
ان لا يكون له علة فيلزم ان يكون الممكن لذاته غنيا عن المؤثر فالموجود بانسداد باب اثبات
الصانع وان له علة فعلته اما ماهية الممكن فيكون الشيء قبل وجوده علة لوجود شيء آخر
وهو محال والا تعذر علينا اثبات واجب الوجود او واجب الوجود فقد صدر عنه وجود
العقل الاول ووجود امكانه فقد صدر عنه اكثر من الواحد وهو محال والا بطل ما عده
هذه المقالة لا يقال لم لا يجوز ان يكون وجود العقل الاول وامكانه علة لعقل آخر وذلك بل
علة لوجوده وعلة لامكانه علة لوجود عقل آخر وذلك لانا نقول علة لامكانه ووجوده
ان كان نفس وجوده وامكانه فقد عاد المحال وان كان مغايرا لهما فلا يخلو اما من علة
والكلام فيه كالكلام في الاول ثم ان الفلك ليس موجودا واحدا لانه مركب من الهيولى والصورة
الجسمية والصورة الفلكية والنفس الجسمانية والنفس الناطقة والعقل المفارق وجسم الفلك
من كل مقولة من الاعراض نوع وانواع من الشكل والاين والمتى وان يفعل وان ينفعل فاذا
اسندنا هذه الاشياء الى جهتين او ثلث او اربع فقد اسندنا الى الجهة الواحدة اكثر من الواحد
وهو محال ثم العقل الفعال مع بساطته علة لجميع الحوادث التي في هذا العالم على اختلاف
اجناسها وانواعها ولا جواب لكم الا ان تقولوا الفائض عنه هو الوجود وهو امر واحد
ثم ان الوجود يختلف باختلاف المستعدات واذا جاز ذلك فلم لا تقولون الباري تعالى مبدأ
الامر واحد وهو الوجود ثم الوجود يختلف لكثرة الماهيات ثم اذا وجدت الافلاك صارت
حركاتها اسبابا لاختلاف استعدادات المواد العنصرية فلاجلها اختلفت الحوادث
في الجهات والاوقات و الذي ذكروه ان لا شرف يناسب الاشرف كلام خطابي ثم ما اوردنا
البرهان على ان العقل اشرف من الجسم [illegible] كون العقل ممكنا لذاته واحتياجه لغيره الى ما يقتضي

في ماهيته كان الصادر الاول مركبا وان لم يقتض التركيب بل جعل ذلك من باب السلوب
والاضافات فان صلح هذا النوع من الكثرة لمبدئية المعلولات الكثيرة وهو حاصل
في العلة الاولى فلم لا تجعلوا العلة الاولى مبدأ للكثرة وتسقطون هذه الوسائط من البين
وان لم يصلح لذلك فسد بعد قولكم ثم قولكم الصادر الاول بسيط يناقضه قولكم
العقل نوع الجوهر فان كان ما لم يهيئ جنس فهو مركب من الجنس والفصل واذا اخذ الجنس
بشرط كونه معلولا والفصل بشرط كونه علة صار الجنس مادة والفصل صورة
فالعقل الاول مركب من مادة وصورة ثم لو وجب في امكان العقل ووجوده ان يكون
مبدأ لفلك وعقل لزم ان لا يتناهى الافلاك وهو باطل بالحس وان لم يلزم لم يجب ان
يكون العقل الاول علة لعقل وفلك بل جاز ان يكون علة لعقل واحد وذلك العقل
علة لعقل آخر الى ان يصل الى الفلك الاعلى او لكل واحد فلم لا يصدر بعدد كل عن امكان ذلك
العقل ووجوده عقل وفلك آخر وحينئذ بطل قولكم ان عدد العقول بحسب عدد
الافلاك ثم قالوا في الاستقصات انها مركبة من مادة باقية وصورة متبدلة اما
المادة فعلتها العقل الاخير واما الصورة فلا يجوز ان يكون صدورها عن العقل
غير مشروط بشرط حادث والا لدامت بدوامه بل يجب ان يكون فيضانها عن
العقل مشروطا بان يصير قبول المادة لها اولى من قبولها لضدها وتلك الزيادة في الاستعداد
لا يحصل الا بسبب حركة سرمدية على ما مر في باب الحركة فالحركات السماوية تفعل
الاستعداد للمادة فاذا تم الاستعداد فاض المستعد له هذا هو الاس من اصولهم وان
كانوا قد يذكرونه على وجوه اخرى لكنه واعلم ان الكلام في ابطال هذه القاعدة قد مر
في باب الفلك والحركات والحق عندنا هو القول بالمختار وعند ذلك لا حاجة الى هذه
الوجوه واما القائل بالموجب فاعلم ان الوقوع في هذه المطالب ليس الا لاعتقاد
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد عرفت ضعف ادلتهم عليه ووجوه هذه الوجوه
الدالة على بطلانه فالاولى ان يقال تفريعا على هذا القول انا نطالب ان الممكنات منها
دائمة ومنها حادثة اما الدائمة فكلها صادرة عن الباري تعالى واما الحادثة فهي
ايضا صادرة عن الباري تعالى بتوسط الحركات الفلكية المعدة لاستعدادات المواد

العنصرية. في حدوث العالم الحجة المشهورة على حدوث الاجسام ان كل جسم لا يخلو عن
الحوادث وكلما لا يخلو عن الحوادث حادث فالاجسام حادثة بيان الصغرى ان
الاجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق وهما حادثان اما الاول فضروري لان كل متحيزين
فلابد وان يكونا مماسين او غير مماسين واما الثاني فلان الاجتماع والافتراق
يصح عليهما العدم وكلما صح عليه العدم استحال ان يكون قديما اما الاول فبيانه ان
اجتماع الجسم مع غيره لو كان واجبا لكان ذلك الوجوب اما لذاته او للحال فيه او اثبات
الصانع فيبقى ذلك ليس بواجب واما قولنا ان العدم لا يصح عليه العدم لان العدم
ان كان واجبا لذاته استحال عدمه وان كان ممكنا لذاته فالمؤثر فيه اما ان يكون موجبا
او مختارا فان كان موجبا فان كان لا يتوقف تأثيره على شرط آخر او يتوقف
لكن ذلك الشرط قديم لزم ان لا ينعدم الا بعدم تلك العلة او ذلك الشرط القديم
وحينئذ يكون الكلام في عدمهما كالكلام في الاول واما ان يتوقف تأثيره على شرط
حادث فاما ان يتوقف على حادث معين وهو محال لانه يستحيل ان يكون السابق
مشروطا بالمسبوق او على حوادث لا بداية لها وهو محال على ما سيأتي وان كان مختارا
وكل ما هو فعل فاعل مختار فهو محدث فثبت ان كل ما صح عليه العدم محدث فثبت
ان كل جسم فانه لا يخلو عن الحوادث وقد دللنا في باب الزمان على استحالة حوادث
لا اول لها وما لا يخلو عما له اول وجب ان يكون له اول فللجسم اول وهو المطلوب
واما القائلون بالقدم فقد احتجوا بامور بعضها قالوا ان المؤثر في العالم ان لم يكن
العالم ازليا لكن المؤثر حين ما لم يفعله والكلام في الشرطية بعينها ايضا بما مر
في باب العلة ثم كل حادث مسبوق بمادة ازلية على ما مر في باب الامكان والمادة
لا تنفك عن الجسمية على ما مر في باب الهيولى فالجسم ازلي ثم الوجوه المذكورة
في باب قدم الزمان تدل على ان الزمان قديم ثم الزمان مقدار الحركة فيلزم من قدمه
قدمها والكلام في قدم الزمان ثم في كون الزمان من لواحق الحركات مر على الا
ستقصاء في باب الحركة فهذه عيون الشبه الفلسفية في مسئلة القدم ولا استقصاء
في هذه المسئلة مذكور في كتاب نهاية العقول في [illegible] و[illegible] العباد بقضاء الله تعالى وقدره

العبد